

قياس أثر آليات الحوكمة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات

تاريخ الاستلام ٢٠١٥/١/٣٠ تاريخ القبول: ٢٠١٥/٤/٥

د. خليل سليمان أبو سليم (*)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر آليات الحوكمة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبيان أهمية تلك المسؤولية من خلال الدور الذي يمكن أن تقوم به في تنمية اقتصاديات ومجتمعات الدول التي تتبنى هذا المفهوم، وذلك من خلال تسليط الضوء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات و الحوكمة ومدى مساهمة كلا المفهومين في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الأخلاقية للشركات.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية العاملة في مجال صناعة البتر وكيمياويات الوسيطة وشركات تدقيق الحسابات الواقعة في محافظ جدة، حيث تم

(*) أستاذ مشارك / قسم المحاسبة / كلية الأعمال برايف / جامعة الملك عبد العزيز.

تطوير استبانته لغايات جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، وقد تم توزيع ١٢٠ استبانته على أفراد العينة، ثم تم استرداد ١١٤ استبانته وجدت صالحة للتحليل. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن هناك تأثيراً كبيراً لآليات الحوكمة الداخلية والخارجية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما أن هناك اهتماماً واضحاً من قبل دول العالم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، إذ إن تطبيق هذا المفهوم يعمل على تحسين صورة الشركة وذلك ضماناً لاستمرارية بقائها تعمل في المجتمع الذي توجد فيه، مثلما أن هناك علاقة قوية بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات من خلال سعيهما لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة لتحقيق الأبعاد المشتركة بينهما.

وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات كان أهمها: ضرورة قيام الشركات بتبني كلا من مفهومي الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، وضرورة قيام الدول بإصدار تشريعات ملزمة للشركات لتبني تلك المفاهيم ومنحها الحوافز لتطبيقها على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، آليات الحوكمة، حوكمة الشركات، مسؤولية الشركات.

Measuring the Impact of Governance Mechanisms on the Enhancement of the Corporate Social Responsibility (CRS)

Abstract

Purpose: This study aims at measuring the impact of governance mechanisms on the enhancement of the corporate social responsibility through its role in developing the economics and

communities of the states that adopt this concept. The study explores the concept through shedding light on the concept of social responsibility

This study, also aims at highlighting the relationship between the social responsibility and corporate governance concepts, and their contribution in achieving the social, legal, and moral community goals of the corporations.

The study sample consists of industrial companies operating in the field of petrochemical intermediates industry and the auditing companies in Jeddah city. The questionnaire has been developed to collect the necessary data to measure the variables of the study. In total 120 questionnaires had been distributed of which 114 were duly filled by the respondents, and found suitable for analysis.

Results: The most important results of this study are as follows: Firstly, there is a significant impact of the internal and external governance mechanism on the enhancement of the social responsibility of the corporate. Secondly, it is clear that there is an international agreement on the importance of the corporate social responsibility since this is necessary to improve the picture of the corporate in its neighborhood and guarantees its existence and continuity in the community. Thirdly, there are strong ties between the social responsibility and corporate governance through their aims at achieving the goals of all parties.

Recommendations: The study arrives at several recommendations. One of the most important recommendation is the necessity for the corporates to adopt the concept of social responsibility and also, that the states must issue binding legislations for the corporate to adopt the concept, and last but not the least, that the states have to give incentives for the

corporates in order to implement this concept and reflect it to reality.

Key words: Social responsibility, Governance mechanisms, .Corporate governance, corporate responsibility

القسم الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

لعل التطورات السريعة والكبيرة في بيئة الأعمال قد غيرت بشكل كبير من نظرة المجتمع لشركات الأعمال، فلم يعد مقبولا اليوم تحقيق الأرباح وتعظيم ثروة الملاك هو الهاجس الأوحد لتلك الشركات، كما لم يعد تقييم تلك الشركات مقتصرًا على المؤشرات المالية، بل تعدى ذلك ليشمل مؤشرات أخرى غير مالية، ولعل من أبرزها سمعة الشركة، التي أصبحت من المقومات الرئيسة- إن لم يكن أهمها- لبقاء الشركة ونجاحها وتطورها.

ولما كانت سمعة أية شركة تعتمد بشكل رئيس على نشاطاتها الاجتماعية، فقد ظهر حديثًا ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية الداعمة لتلك السمعة، التي تعد من المهام الجديدة الملقاة على كاهل تلك الشركات، ومن هنا فقد بدأت الشركات بتخصيص جزء لا بأس به من موازناتها السنوية لغايات قيامها بأنشطتها الاجتماعية المتنوعة، وبناء على ذلك، فإن نشاط تلك الشركات لم يعد قاصرا على الجانب الاقتصادي فقط، بل تعداه ليشمل مجالات أخرى بحكم حضورها في المجتمع الذي تعمل فيه.

سيحاول الباحث في هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية من جانب، إضافة إلى الاهتمام الدولي المتمثل بموقف الأمم المتحدة من المسؤولية

الاجتماعية من جانب آخر، ومحاولة ربط ذلك المفهوم مع مفهوم الحوكمة وآلياتها التي بدأت تأخذ به الشركات، وبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه المسؤولية الاجتماعية في تعزيز وتدعيم علاقات الشركات بالمجتمعات التي تعمل بها.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن أن تضطلع به الشركات تجاه المجتمعات التي تعمل بها، لاسميا تلك التي لها تأثير مباشر على البيئة والمجتمع، إذ لم يعد دورها قاصرا على الشق الاقتصادي والمتمثل في خلق فرص عمل جديدة تساهم في خفض مستويات الفقر والبطالة، بل تعدى ذلك ليشمل مشاركة الدولة في المسؤوليات الملقاة على عاتقها، من خلال تلمس حاجات الناس والمساهمة في سدها ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي من جانب، إضافة إلى مساهمتها الفاعلة في الحفاظ على البيئة التي تعمل بها من جانب آخر، وذلك تعزيزا لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن هنا فإن الباحث سوف يسعى إلى بيان الدور الذي تضطلع به الشركات لتدعيم وتعزيز مسؤولياتها تجاه تلك المجتمعات.

مشكلة الدراسة:

بناءً على أهمية الدراسة فإنه يمكن صياغة مشكلتها بالأسئلة التالية:

١. ما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به المسؤولية الاجتماعية للشركات؟
٢. ما هي العلاقة بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات و الحوكمة؟
٣. كيف يمكن لآليات الحوكمة المختلفة أن تساهم في تعزيز المسؤولية

الاجتماعية للشركات؟

٤. ما هو أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الشركة وعلى المجتمعات التي تعمل بها؟

أهداف الدراسة:

وبناء على ذلك فإن هذه الدراسة تهدف بشكل رئيس إلى ما يلي:

١. التعريف بمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، والدور الذي تقوم

به في المجتمع.

٢. تسليط الضوء على الاهتمام الدولي بالمسؤولية الاجتماعية من خلال الأمم

المتحدة.

٣. قياس أثر آليات الحوكمة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٤. الخروج بنتائج مناسبة واقتراح التوصيات الملائمة.

منهجية الدراسة:

نظراً لعدم وجود مقياس واضح يقيس أثر آليات الحوكمة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن الباحث سوف يسعى إلى تحقيق أهداف الدراسة من خلال وسيلتين رئيسيتين:

١. الدراسة النظرية، وذلك بالاطلاع على المراجع المناسبة المتعلقة بموضوع الدراسة.

٢. استبانته وزعت على المعنيين بذلك كما هو مبين لاحقاً في الجانب العملي من الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين وكما هو مبين تالياً:

الفرضية الرئيسة الأولى H01: "لا يوجد أثر لآليات الحوكمة الداخلية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات" وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

١. H01a "لا يوجد أثر لمجلس الإدارة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات".

٢. H01b "لا يوجد أثر للجنة المراجعة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات".

٣. H01c "لا يوجد أثر للتدقيق الداخلي على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات".

الفرضية الرئيسة الثانية H02: "لا يوجد أثر لآليات الحوكمة الخارجية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات" وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

١. H02a "لا يوجد أثر للتدقيق الخارجي على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات".

٢. H02b "لا يوجد أثر للقوانين والتشريعات على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات".

القسم الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: المسؤولية الاجتماعية للشركات مقدمة:

إن المسؤولية الاجتماعية في الشركات ليست بدعة، بل الحقيقة أن هناك أسباباً بنيوية لحدوث هذا الأمر وهو يحدث على نطاق واسع، وأن الشركات هي اليوم أكثر حساسية تجاه صورتها العامة وأكثر تعرضاً من أي وقت مضى للضغط من قبل المستثمرين والرأي العام عموماً، كما أن روح المواطنة الجيدة في الشركات أصبحت من أولويات الأعمال ذات الحجم الكبير، ومن المحتمل أن تبقى على ذلك الشكل (كاربيرا، ٢٠٠٥).

ولعل مناقشة الدور الاجتماعي للمنظمة وطبيعة البيئة التي تعمل فيها من الموضوعات التي أثارت جدلاً كبيراً في الأوساط العلمية والأكاديمية، وكذلك بالنسبة لرجال الأعمال، إذ إن تطور المجتمعات وظهور الحاجات المتجددة فيها تتطلب القيام بالأعمال في إطار منظمات مختلفة لتحقيق هذا التطور من خلال تلبية تلك الحاجات المتجددة. من جهة أخرى فإن تطور الأعمال مرتبط بشكل كبير بقدرة هذه المجتمعات على توفير المتطلبات الأساسية التي ساهمت بظهور المبادرات الفردية والجماعية وعلى بناء الأعمال في هذه المجتمعات، وهكذا يبدو منطقياً القول

بأن وجود مجتمعات متطورة مرتبط بوجود أعمال متطورة والعكس صحيح،
(الغالبى والعامري، ٢٠٠٢).

مفهوم ونشأة المسؤولية الاجتماعية:

لم يكن اصطلاح المسؤولية الاجتماعية قد ظهر بوصفه أحد المصطلحات المستخدمة في الفكر المحاسبي، وقد ورد الاصطلاح لأول مرة في عام (١٩٢٣)، حين أشار Sheldon إلى أن مسؤولية أية منظمة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء أية منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة (علام، ١٩٩١).

بينما يرى (Drucker, 1977)، أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه"، وقد اعتبرت وجهة النظر هذه بمثابة القاعدة والإلهام التي انطلقت منه الدراسات اللاحقة لهذا الموضوع.

وتمثل بحوث (Carroll, 1999)، الرائدة نقلة مهمة في تعريف المسؤولية الاجتماعية، حين أضاف مسؤوليات أخرى لمنظمة الأعمال علاوة على مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية، وهذه المسؤوليات التي أضافها الباحث تعبر بالإضافة للمسؤوليات السابقة عن المسؤولية الاجتماعية، وهي: المسؤولية الخيرة (رفاه المجتمع)، والمسؤولية الأخلاقية.

أما في الإسلام فقد ظهرت فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات منذ بزوغ فجره، وذلك من خلال عدة مبادئ راسخة في أحكامه ورد ذكرها في القرآن الكريم وفي الأحاديث النبوية شريفة، وتتجسد بعض هذه المبادئ في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأخرى من قبيل رفع الضرر، وثالثة من باب التكافل الاجتماعي، ويمكن تعقب الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية في الإسلام والمتمثلة

في البعد الاقتصادي، والبعد القانوني، والبعد الأخلاقي، والبعد الخيري (مقري، ٢٠١١).

تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات:

حتى الآن لم يتم تعريف المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية ذات طابع أدبي ومعنوي، تستمد انتشارها من طبيعتها الطوعية الاختيارية. وفي إحدى الدراسات التي أعدتها مؤخرا شركة "تمكين" للدراسات والبحوث حول المسؤولية الاجتماعية، شملت أكبر ١٠٠ شركة سعودية اتضح أن هناك التباسا في هذا المفهوم، وهناك ثلاثة اتجاهات لتفسيرها من قبل هذه الشركات (نجم، ٢٠٠٦):

الاتجاه الأول يضعها في إطار القيم بوصفها جزءا من القيم الأخلاقية والدينية.
الاتجاه الثاني يضعها في إطار التبرعات والهبات ذات العلاقة بجمعيات معينة.
الاتجاه الثالث يعدها إستراتيجية لدى الشركة تمكنها من حل المشكلات الاجتماعية.
كما بينت هذه الدراسة غياب تقارير المسؤولية الاجتماعية غير المالية للشركات.
وعلى ذلك، فإن هناك تعريفات مختلفة ومتعددة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من أهمها:

تعريف البنك الدولي: التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المدني والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد" (الأسرج، ٢٠١١).

تعريف الاتحاد الأوروبي: " المسؤولية الاجتماعية لرأس المال هو مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع

أصحاب المصالح على نحو تطوعي، ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع" (الأسرج، ٢٠١٠).

تعريف مجلس الأعمال للتنمية المستدامة: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل" (Capron, 2007).

في حين عرفها (Holmes, 1985)، بأنها التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.

بينما عرفها (التويجري، ١٩٨٨)، بأنها "تعهد والتزام رجال الأعمال في مواصلة السياسات، لصنع القرارات ومعالجة الحالات المرغوبة، وتحقيق أهداف وقيم عموم المجتمع".

وبشكل عام، فإن المسؤولية الاجتماعية هي التزام مستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل، كما أن الربط بين عوامل ثلاثة يعد محددًا هامًا للمسؤولية الاجتماعية، هي: التطور الاقتصادي، والتماسك والترابط الاجتماعي والبيئة (Freeman, 2001).

أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

لقد قسم (Carroll) المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى أربع مستويات/ أبعاد (Ernult, 2007)

١. البعد الاقتصادي: كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة: فيجب أن تعمل الشركة على إنتاج السلع والخدمات بفعالية ونجاح، وأن تسعى لتحقيق مستويات الأرباح المطلوبة.

٢. البعد القانوني: الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تعمل الشركة في ظلها، فيجب عليها مراعاة قوانين الدول التي تعمل فيها.

٣. البعد الأخلاقي: الاهتمام بالمسؤوليات الأخلاقية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه الشركة، فيجب مراعاة العدالة والأمانة في معاملاتها مع العاملين بها والمتعاملين معها.

٤. البعد الخيري: المسؤولية الخيرة أو التطوعي، ويقصد بها مدى شعور و تقدير المنظمة لمتطلبات بيئتها والعمل على المشاركة فيها، كإعداد برامج تدريب المعوقين وإتاحة فرص، العمالة وتمويل البرامج الخيرية وغيرها.

الأشخاص المعنيين في المسؤولية الاجتماعية للشركات:

وعلى ذلك فإن المسؤولية الاجتماعية للشركة تغطي أطرافاً كثيرة أهمها (الصيرفي، ٢٠٠٧):

١. أصحاب الشركة: المسؤولية الاجتماعية للشركة من هذا المنظور تهتم بحماية أصول الشركة، وتحقيق أكبر ربح ممكن للمساهمين فيها.

٢. **العاملون بالشركة:** تهدف المسؤولية الاجتماعية للشركة بالاهتمام بالعدالة الوظيفية للعمال، وتوفير ظروف عمل مناسبة لهم، كما تهتم بالرعاية الصحية لهم، وحصولهم على رواتب وأجور مدفوعة، وإجازات مدفوعة، وفرص تقدم وترقية، وتدريب مستمر.
٣. **الزبائن الذين يشترون منتجات الشركة:** كما تهتم المسؤولية الاجتماعية بالزبائن الذين يشترون منتجات الشركة من حيث الأسعار المناسبة، والإعلان الصادق، ووجود إرشادات بشأن استخدام المنتج، ثم التخلص منه أو من بقاياه.
٤. **منافسو الشركة:** وتهتم المسؤولية الاجتماعية للشركة كذلك بالمعلومات الصادقة، المنافسة العادلة والنزيهة، وعدم سحب العاملين من الآخرين بوسائل غير نزيهة.
٥. **المجتمع:** تهدف المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى خلق فرص عمل ودعم الأنشطة الاجتماعية في المجتمع، واحترام العادات والتقاليد، وتوظيف المعوقين، ودعم البنية التحتية للبلد التي تعمل فيه.
٦. **البيئة:** كما و تهدف المسؤولية الاجتماعية على للشركات بالمحافظة على البيئة بشتى الوسائل كالتشجير وزيادة المساحات الخضراء، والتخلص من المنتجات الضارة بطريقة سليمة، والحد من تلوث الماء والهواء والتربة، ومحاولة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وغير الضارة بالبيئة.

٧. **الحكومة:** وتهدف المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى حث الشركات للالتزام بالقوانين التي تعمل تحت ظلها، كما تهدف إلى عدم التهرب الضريبي.

بالمحصلة يمكن التعبير عن مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "الشعور بالالتزام من جانب الشركات نحو وضع معايير اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي، وعند قيامها بتقييم القرارات من الوجهة الأخلاقية، فإنه يتعين التسليم باتخاذ ما هو في صالح رفاة المجتمع ككل" (جونز، ٢٠٠١).

المسؤولية الاجتماعية للشركات في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

لقد ظهرت فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات على الصعيد الدولي لأول مرة في خطاب الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان الذي ألقاه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٩، وقد تم إطلاق المرحلة التنفيذية للاتفاق العالمي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٦ تموز ٢٠٠٠، وطالب الأمين العام قادة الأعمال بالانضمام إلى المبادرة الدولية - الاتفاق العالمي - التي تجمع الشركات بهيئات الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني، لدعم المبادئ العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة.

إن الاتفاق العالمي هو عبارة عن مبادرة طوعية لتعزيز مواطنة الشركات من خلال تحقيق هدفين:

- أولاً: جعل الاتفاق العالمي ومبادئه جزءاً من إستراتيجية القطاع العام وعملياته.
- ثانياً: تيسير التعاون فيما بين أصحاب المصالح الرئيسيين وتعزيز الشراكات، دعماً لأهداف الأمم المتحدة، ولا يعد الاتفاق العالمي أداة تنظيمية فهو لا ينظم أو يفرض أو يقيس سلوكيات أو أعمال الشركات، بل إنه يستند إلى المساءلة العامة والشفافية

والمصلحة الذاتية المتتورة للشركات ومنظمات العمل للشروع في إجراءات هامة وتبادلها، سعياً إلى تحقيق المبادئ التي يقوم عليها الاتفاق العالمي، ويقوم الاتفاق العالمي على، عشرة مبادئ في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة، وتتمتع هذه المبادئ بإجماع عالمي، إذ إنها نابعة من عدة مصادر هي:

(www.islamselect.net)

• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

• إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

• إعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية.

• اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

أما المبادئ العشرة كما وردت في الاتفاق العالمي فهي كما يلي:

(www.unglobalcompact.org/languages/arabic/ten_principles.html)

المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان:

١. يتعين على شركات الأعمال دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً ضمن نطاق تأثيرها.

٢. ضمان عدم ضلوع الشركات في أي انتهاكات لحقوق الإنسان، مبادئ معايير العمل.

المبادئ المتعلقة بالعمل:

٣. يتعين على شركات الأعمال الحفاظ على حرية اختيار العلاقات، والاعتراف
الفعلي بحق إبرام الصفقات الجماعية.

٤. القضاء على كافة أشكال العمل القسري والجبري.

٥. الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.

٦. القضاء على التمييز في الوظائف والمهن.

المبادئ المتعلقة بالبيئة:

٧. يتعين على شركات الأعمال دعم نهج وقائي يتعلق بالتحديات التي تواجهها
البيئة.

٨. الاضطلاع بمبادرات لتشجيع المزيد من المسؤولية تجاه البيئة.

٩. التشجيع على تطوير وتعميم تقنيات صديقة للبيئة.

المبادئ المتعلقة بمحاربة الفساد:

١٠. يجب أن تعمل مؤسسة العمل على محاربة الفساد بكافة أشكاله بما في ذلك
الابتزاز والرشوة.

وقد أشارت عدد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية
جاء نتيجة عدد من التحديات كان من أهمها: العولمة، وتزايد الضغوط الحكومية
والشعبية، والكوارث والفضائح الأخلاقية، والتطورات التكنولوجية
المتسارعة، (الحمدي، ٢٠٠٣).

وتشير التجارب الدولية إلى أن المزايا التي تعود على الشركات تتمثل فيما يلي:
(جون سوليفان وآخرون)

١. تحسين سمعة الشركات التي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، حيث يسهم التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
٢. تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك، وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داو جونز للاستدامة، Jones Sustainability Index (DJSI) Dow والذي أُطلق عام ١٩٩٩ ويُعنى بترتيب الشركات العالمية وفقاً لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية.
٣. استقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث يمثل التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة.
٤. بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركات أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
٥. تحسين إدارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي، وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية.

٦. رفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار.

ثانياً: حوكمة الشركات

مقدمة

حظي موضوع الحوكمة Corporate Governance باهتمام كبير في الآونة الأخيرة من قبل المحاسبين والاقتصاديين بسبب ارتباطه بمجموعة من المفاهيم الأساسية والأطر العامة التي تنظم الرقابة على المؤسسات، وتنظم العلاقة ما بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح المتعددين (Stakeholders)، واختلفت الآراء الكثيرة على تعريف أو ترجمة الحوكمة، حيث يرى بعضهم تسميتها بالإدارة الرشيدة أو الإدارة الحكيمة، في حين يرى آخرون تسميتها بالتحكم المؤسسي، ولعل مفهوم "الحوكمة" سيكون الأكثر شيوعاً وانتشاراً في الفترة المستقبلية متماهياً في ذلك مع العديد من المفاهيم الحديثة مثل "العولمة" و"الخصخصة" وغيرها.

تعريف حوكمة الشركات

يوجد عدد من التعريفات المقدمة لهذا المفهوم (Freeland, 2007)، بحيث يدل كل تعريف عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف. فمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، تعرف الحوكمة على "أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (يوسف، ٢٠٠٧). وهناك من يعرفها بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة و مراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية و النزاهة و الشفافية (سليمان، ٢٠٠٨).

في حين يرى آخرون، أن الحوكمة عبارة عن مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب

المصالح المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، كما أنها من وجهة نظر أخرى عبارة عن نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالي والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها (حماد، ٢٠٠٨).

أما أشمل تلك التعاريف فهو تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization of Economic Cooperation and Development, OECD) والذي ينص على أن الحاكمية هي: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه وضبط المؤسسات، حيث يحدد هيكل الحاكمية توزيع الحقوق والمسؤوليات على المشاركين المختلفين في المؤسسة مثل: مجلس الإدارة، وإدارة المؤسسة، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، ويحدد القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات حول المؤسسة ويعطي الهيكل المناسب الذي يؤدي إلى تحديد أهداف المؤسسة والوسائل اللازمة لتحقيقها، وآلية مراقبة الأداء" (OECD, 2004).

مبادئ حوكمة الشركات

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بصياغة ستة مبادئ أساسية للحوكمة الجيدة، وأصبحت هذه المبادئ فيما بعد تمثل المعايير الأكثر قبولا على الصعيد الدولي في هذا المجال، كما تعد المرجع الأساسي لعدد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات (حماد، ٢٠٠٨).

وقد قامت هذه المنظمة بوضع مبادئ حوكمة الشركات في العام ١٩٩٩، ومن ثم قامت بمراجعتها وتعديلها في العام ٢٠٠٤ لتشمل آخر التطورات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة، بحيث أصبحت تتضمن المبادئ الستة التالية: لمزيد من المعلومات أنظر (www.cipe.org).

المبدأ الأول: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على حماية وتسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم التي تشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، والحق في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٣).

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحققهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أية عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على المعاملات كافة مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح: ينبغي أن يعترف نظام حوكمة الشركات بحقوق مختلف أصحاب المصلحة وفقاً للقانون الساري أو وفقاً للاتفاقيات المتبادلة وتشمل، احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية: "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن نشر المعلومات الصحيحة، في الوقت المناسب عن الموضوعات الهامة كافة

والمتعلقة بالشركة، لاسيما الوضع المالي، والنتائج، والمساهمون وحوكمة الشركة" (Charles, 2006).

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي على حوكمة الشركات أن تؤمن قيادة إستراتيجية للمؤسسة ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات ومساهميها.

خصائص حوكمة الشركات وركائزها

أشار بعضهم إلى أن حوكمة الشركات تقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي السلوك الأخلاقي، والرقابة والمسائلة، وإدارة المخاطر (حماد، ٢٠٠٥).

فيما أورد بعضهم الآخر (Klapper And Love, 2002)، سبعة خصائص يجب أن تتصف بها حوكمة الشركات وهي:

١. الانضباط: اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويقصد بذلك الانضباط في كل شيء مثل الانضباط في أداء كل عمل.

٢. الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب أن تركز على المصادقية والوضوح والإفصاح والمشاركة.

٣. الاستقلالية: وتحقيق من خلال (جبتور، ٢٠٠٤):

- وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا.
 - وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي.
 - وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
٤. المساءلة: وتعني باختصار المسائلة عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب، (الغالبى والعامري، ٢٠٠٥).

٥. المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة، وتعني أن الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهمة بالشركة، التي تتضمنها اللوائح والقوانين، وأيضا تشجع على التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف.
٦. العدالة: يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة، وتعني أن الشركة تتعهد بحماية مصالح المساهمين وتؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين.
٧. المسؤولية الاجتماعية: وتعني المسؤولية تجاه أصحاب المصالح.

أبعاد حوكمة الشركات

تناولت عدد من الدراسات الأبعاد الاقتصادية، القانونية، والاجتماعية لمفهوم حوكمة الشركات وذلك انطلاقا من الدور الذي يمكن أن تلعبه في تلك المجالات (خليل، ٢٠٠٥).

البعد الاقتصادي: لا شك أن حوكمة الشركات تعمل بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ودعم تنافس الشركات بين الأسواق، كما تعمل الحوكمة على جذب المزيد من مصادر الأموال (التمويل المحلي والعالمي) لتعزيز نمو الشركة. وفي هذا المجال أكد (Winkler) على أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية، كما تعمل حوكمة الشركات على ضمان حقوق حملة الأسهم بالإضافة إلى تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية (أبو العطا، ٢٠٠٦).

البعد القانوني: يهتم القانونيون بحوكمة الشركات، لأنها تعمل على ضمان حقوق الجهات المتعددة بالشركة مثل حملة الأسهم ومجالس الإدارة والمديرين والعاملين

والمقرضين والبنوك وغيرهم من أصحاب المصالح، فالقوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات تعد العمود الفقري للعلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة والاقتصاد ككل.

البعد الاجتماعي: هناك مفهوم شامل لحوكمة الشركات يتجاوز الشركات الاقتصادية مثل الشركات المملوكة للقطاع العام أو الخاص، الذي يرتبط إنتاجها بسلع أو خدمات لها اثر على رفاهية أفراد المجتمع، وهناك قول شائع أنه إذا صلت الشركة كنواه صلح الاقتصاد ككل، وإذا فسدت فان تأثيرها يمتد ليصيب أعداداً كبيرة من فئات الاقتصاد والمجتمع .

آليات حوكمة الشركات

تؤدي حوكمة الشركات دوراً مهماً في معالجة المشكلات المتعددة التي تعاني منها الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، صنفها (Hess & Impavido, 2003) إلى آليات داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

أولاً: دور الآليات الداخلية للحوكمة

١. **مجلس الإدارة:** يعده الباحثون أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ إنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، ومن ثم تعظيم قيمة الشركة.

٢. **لجنة المراجعة:** وتساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

٣. **المراجعة الداخلية:** يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، والعدالة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

ثانيا: دور الآليات الخارجية للحوكمة

١. **المراجعة الخارجية:** يساعد المراجعون الخارجيون الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

٢. **القوانين والتشريعات** إذ تؤثر علي آليات الحوكمة بما يمثل الرادع من الانسياق نحو التلاعب والفساد.

ثالثا: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

دراسة (خبابة، ٢٠١٢): هدفت هذه الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقة بين التزام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والإيفاء بمسؤوليتها المجتمعية (الاجتماعية،

والبيئية بالإضافة إلى المسؤولية الأخلاقية). وكان من أبرز نتائجها أن المسؤولية المجتمعية للمؤسسة أصبحت ضرورة و أساس بقاء المؤسسات، نظرا لرعايتها للجانب الاجتماعي، كما أنها تعد أهم أداة يتم من خلالها تقييم فعالية الأداء و كفاءته حيث تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد المستفيدين من هذا الوضع بحكم خصوصيتها التي تنمي صفة المرونة و سرعة التكيف.

دراسة (صديقي، ٢٠١٢): هدفت هذه الدراسة إلى استعراض العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات. وكان من أبرز نتائجها أن هناك علاقة كبيرة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، ويتضح ذلك من خلال اهتمام الشركات بتطبيق الحوكمة من أجل تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح ومن ثم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على أعمال المؤسسة وفعاليتها.

دراسة (ضيافي، ٢٠١٠): هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات والفوائد المتحققة نتيجة الالتزام بها، وكان من أبرز نتائجها أن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يعود عليها بعدد من المنافع ومن أهمها: تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين سمعة المؤسسة وعلاقتها التجارية، وزيادة المبيعات وولاء المستهلك، وزيادة الإنتاجية و تحسين نوعية المنتج، وزيادة قدرة المؤسسة على جذب المستثمرين، وزيادة قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بموظفيها الأكفاء، وتقليل الإجراءات كلما أمكن، وحرية الوصول إلى مصادر رأس المال.

دراسة (التميمي، ٢٠٠٨): هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، والآليات التي تعمل من خلالها، ودور تلك الآليات في الحد من

ظاهرة الفساد المالي والإداري، لما له من تأثير سلبي واضح على الشركات. وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن الالتزام بآليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات المملوكة للدولة يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها ، ومن ثم زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات المملوكة للدولة، ومن ثم في الدولة كلها ، ومن ثم يزيد من قدرة الدولة على جذب الاستثمار وما ينتج عنه من تنمية للمجتمع والاقتصاد بشكل عام.

الدراسات الأجنبية

دراسة (Kangarluie & Bayazidi, 2011)، هدفت هذه الدراسة الى بيان العلاقة بين آليات الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هو أن بعض آليات الحوكمة مثل المديرين الخارجيين، ونسبة ملكية المؤسسين، وتركز الملكية، ذات علاقة إيجابية، ولكنها غير مؤثرة على المسئولية الاجتماعية للشركات، بينما وجدت أن آليات أخرى للحوكمة مثل التعويم الحر للأسهم ونوع التدقيق ذات علاقة سلبية ودون تأثير على المسئولية الاجتماعية للشركات، كذلك أشارت إلى أن الشركات التي لديها المزيد من التدفقات النقدية من التشغيل تزداد لديها المسئولية الاجتماعية بنسبة حوالي ١٠% عن الشركات الأخرى.

دراسة (Jo & Harjoto, 2011)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان آثار آليات الحوكمة والرقابة الداخلية والخارجية على قيمة الشركات التي اختارت المشاركة في المسئولية الاجتماعية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هو أن اختيار المشاركة في المسئولية الاجتماعية للشركات يرتبط بعلاقة إيجابية مع آليات الحوكمة والرقابة الداخلية والخارجية بما في ذلك: قيادة المجلس، واستقلال

المجلس، وملكية المؤسسين. كذلك بينت الدراسة أن الشركات المنخرطة في أنشطة المسؤولية الاجتماعية تؤثر في تعزيز قيمة الشركة، قد أشارت الدراسة إلى أن الأنشطة الداخلية مثل تنوع الموظفين والاحتفاظ بعلاقات ثابتة معهم وجودة المنتج، تؤثر بشكل أكبر في تعزيز قيمة الشركة من الأنشطة الفرعية الأخرى مثل العلاقات مع المجتمع والاهتمامات البيئية.

دراسة (Baldo, 2009)، وتقترح الدراسة تحديد العلاقة بين المشاركة الاجتماعية وحوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، متسائلة فيما إذا كان لفلسفة الإدارة وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات انعكاس في مهمة ومسئولية الشركة؟ وهل لذلك تأثير إيجابي على الحوكمة؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل هذا التأثير أكثر أو أقل أهمية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة منه للشركات كبيرة الحجم؟

وتوصلت الدراسة إلى أن نشر المسؤولية الاجتماعية للشركات مرتبط قبل كل شيء بقيم وتوجهات صاحب المشروع، وإلى توجيه الشركة نحو البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحلية، كذلك أشارت إلى أن الشركات ذات التوجه الإقليمي (الكبرى) تركز على أفضل الممارسات وتساهم في نشر التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (Chhaochharia & Grinstein, 2005)، وقد استهدفت الدراسة فحص العلاقة بين حوكمة الشركات وقيم الشركات، وذلك من خلال دراسة تأثير الإعلام عن قواعد حوكمة الشركات الصادرة في ٢٠٠٣ على قيم الشركات، ولهذا الغرض تم تقسيم الشركات إلى مجموعتين: الأولى مجموعة الشركات التي تحتاج إلى القليل من التغيرات استجابت لتلك القواعد، والثانية مجموعة الشركات التي

تحتاج إلى الكثير من التغيرات استجابت لتلك القواعد، ومن ناحية أخرى تم تقسيم الشركات إلى مجموعة شركات كبيرة ومجموعة شركات صغيرة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وهي أن الإعلان عن قواعد حوكمة الشركات في المتوسط كان له تأثير إيجابي على قيم الشركات، وأن مجموعة الشركات التي تحتاج إلى المزيد من التغيرات كانت ذات أداء فائق، مقارنة بمجموعة الشركات التي تحتاج إلى القليل من التغيرات.

دراسة (Webb, 2003)، هدفت هذه الدراسة إلى الدمج بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان أهمها: أن الشركات التي تأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية لديها هياكل حوكمة داخلية أقوى، مقارنة بالشركات التي لا تأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية. كما أن الشركات المسؤولة اجتماعياً لديها أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، ولديها أعضاء مجلس إدارة من النساء، وأن أغلبية أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء مجالس إدارة في ثلاث شركات أخرى على الأقل، وأغلبية المديرين التنفيذيين من المستقلين، وكذلك تتخفّض إمكانية أن يكون رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي، ولهذا تقوم مجالس الإدارة في الشركات المسؤولة اجتماعياً بمسؤوليات المتابعة بفاعلية أكبر مقارنة بالشركات غير المسؤولة اجتماعياً. وكذلك اتضح أن الشركات المسؤولة اجتماعياً لديها قدرة أفضل على تقليص مشكلات الوكالة من خلال ترتيبات تفعيل مجالس الإدارة، وهو ما أدى إلى تحقيق توافق أفضل بين مصالح المدبرين ومصالح المساهمين، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف المعنية بالشركة كافة (المساهمين، والموظفين، والعملاء، والموردين، والمجتمع، والبيئة).

ما يميز هذه الدراسة

- يمكن تمييز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من خلال ما يلي:
١. حسب علم الباحث، تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التي يتم إجراؤها على قطاع الصناعات البتر وكيماوية في المملكة العربية السعودية، ويعود السبب في ذلك - حسب رأي الباحث- إلى التطبيق المتأخر لحوكمة الشركات في السعودية، إذ تم إصدار لائحة حوكمة الشركات في العام ٢٠٠٦.
 ٢. كذلك تتميز هذه الدراسة بكونها تناولت أهم قطاع اقتصادي في المملكة العربية السعودية والذي يشكل الجزء الأكبر من الصناعات القائم عليها الاقتصاد السعودي، والذي يعمل فيه عشرات الآلاف من العاملين، إضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى ذات الارتباط الكبير.
 ٣. ومن هنا كان لا بد من تسليط الضوء على دور وأهمية هذا القطاع في تعزيز مسئولياته الاجتماعية من خلال تأثيره الكبير على الاقتصاد بشكل عام، والبيئة والمجتمع بشكل خاص.

القسم الثالث

الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية العاملة في مجال صناعة البتروكيماويات الوسيطة وشركات تدقيق الحسابات، وذلك لطبيعة أنشطتها

وتأثيراتها الاجتماعية والبيئية الكبيرة على المجتمعات التي تعمل بها، ونظرا لكبر حجم المجتمع واتساع رقعة انتشاره، فقد تم اقتصار الدراسة على تلك الواقعة في محافظ جدة. وقد تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، حيث بلغ عدد الشركات العاملة في مجال الصناعات البتروكيماوية ١٤ شركة، (السوق المالية السعودية (تداول) www.tadawul.com.sa)، إضافة الى شركات ومكاتب التدقيق البالغ عددها ٤٣ مكتباً وشركة، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين www.socapa.org.sa). أما بخصوص أفراد عينة الدراسة، فقد توزعوا على خمس فئات شملت أعضاء في مجلس الإدارة، وأعضاء في لجنة التدقيق، ومديرين ماليين، ومدققين داخليين ومدققين خارجيين، وتم توزيع (١٢٠) استبانته، استرجع منها (١١٤) استبانته، أي أن نسبة الاسترجاع بلغت (٩٥%).

خصائص عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (١) أن المدققين الخارجيين يمثلون أعلى نسبة من أفراد العينة وهي (32.5%)، فيما كان المديرون الماليون يشكلون النسبة الأقل والبالغة (11.4%)، وجاء بين هاتين النسبتين المدققون الداخليون وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة التدقيق، الذين كانت نسبتهم (28.1%)، (14.9%) و (13.1%) على التوالي.

أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فتشير العينة إلى إن حملة شهادة البكالوريوس هم الأكثر تكرارا، إذ أن أكثر من نصف أفراد العينة هم من حملة هذه الشهادة، و بلغت نسبتهم (56.2%)، بينما تشير العينة إلى أن أعلى نسبة تخصص علمي كانت في مجال المحاسبة و بلغت (49.1%).

أما من حيث الخبرة فقد تبين أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة عالية في مجال عملهم، حيث بلغت نسبة من يتمتعون بخبرة لا تقل عن ١٠ سنوات بحدود (70%) مما يدعم نتائج الدراسة.

جدول رقم (١): خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة الحالية	عضو مجلس إدارة	17	14.9%
	عضو لجنة تدقيق	15	13.1%
	مدير مالي	13	11.4%
	مدقق داخلي	32	28.1%
	مدقق خارجي	37	32.5%
	المجموع	114	100%
المؤهل العلمي	ماجستير	23	20.2%
	بكالوريوس	64	56.2%
	دبلوم	20	17.5%
	أخرى	7	6.1%
	المجموع	114	100%
التخصص العلمي	محاسبة	56	49.1%
	مالية ومصرفية	19	16.7%
	إدارة أعمال	16	14.1%
	قانون	11	9.6%

أخرى	12	10.5%
المجموع	114	100%
عدد سنوات الخبرة	اقل من ٥ سنوات	12.3%
	من ٥ - أقل من ١٠ سنوات	18.4%
	من ١٠ - أقل من ١٥ سنة	41.3%
	من ١٥ - سنة أقل من ٢٠ سنة	21.9%
	أكثر من ٢٠ سنة	6.1%
	المجموع	114

أسلوب جمع البيانات

لتغطية الجانب النظري، تم الرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة المتوافرة في المكتبات وعلى مواقع الإنترنت، أما الجانب العملي فقد استخدمت فيه استبانته تم تصميمها وعرضها على عدد من الأساتذة المتخصصين في المحاسبة وعددهم (٣) حيث تم إجراء تعديلات على عدد من فقراتها بناء على ملاحظاتهم، وقد تضمنت في قسمها الأول على البيانات الديموغرافية للمبحوثين وهي: الوظيفة الحالية، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي وسنوات الخبرة، فيما تضمن القسم الثاني من الاستبانة الأسئلة التي تم تقسيمها الى مجموعتين، الأولى وتغطي أسئلتها

متغيرات الدراسة المتعلقة بالآليات الداخلية للحوكمة، بينما تغطي أسئلة المجموعة الثانية متغيرات الدراسة المتعلقة بالآليات الخارجية للحوكمة. ويبين الجدول رقم (2) أسئلة الاستبانة موزعة على متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية، واستخدام مقياس Likert المكون من خمس درجات لتحويل آراء المبحوثين الوصفية إلى صيغة كمية، إذ تم إعطاء وزن ٥ لـ (موافق بشدة)، ٤ لـ (موافق)، ٣ لـ (محايد)، ٢ لـ (غير موافق)، و ١ لـ (غير موافق بشدة).

جدول رقم (٢) تركيب أسئلة الاستبانة

التسلسل	المتغيرات	الأسئلة
أولاً	آليات الحوكمة الداخلية: - متغير مجلس الإدارة. - متغير لجنة التدقيق. - متغير التدقيق الداخلي.	٦ - ١ ١٢ - ٧ ١٨ - ١٣
ثانياً	آليات الحوكمة الخارجية: - متغير المراجعة / التدقيق الخارجي. - متغير القوانين والتشريعات.	٢٤ - ١٩ ٣٠ - ٢٥

صدق أداة الدراسة

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال التدريس، وتم الاستفادة من ملاحظاتهم فيما يتعلق بوضوح

صياغة الفقرات، وانتمائها للمجال الذي تقيسه، وتم اعتماد نسبة اتفاق (٧٥%) فأكثر للإبقاء على الفقرة أو حذفها.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، حيث تم تطبيق الاختبار على عينة مكونة من ٣٠ شخصاً تم اختيارهم من مجتمع الدراسة الأصلي وقد تم استبعادهم من عينة الدراسة الحالية، وقد بلغ معامل الثبات (٩٦,٨%) كما هو مبين في الجدول (٣)، وهي تزيد عن النسبة المقبولة (٦٠%)، مما يشير إلى إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى صدقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

جدول (٣) نتائج معامل الثبات

(ن = ٣٠)

العينة (ن)	معامل الثبات	قيمة معامل كرونباخ ألفا
30	٩٦,٨%	-0.033

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم الاعتماد على الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في عملية التحليل واختبار الفرضيات، حيث استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T- Test) لبحث إمكانية قبول أو رفض فرضيات الدراسة.

- اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتحقق من ثبات الدراسة.

اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر لآليات الحوكمة الداخلية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات". وتتنبق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

١. H01a "لا يوجد أثر لمجلس الإدارة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات".

٢. H01b "لا يوجد أثر للجنة المراجعة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات".

٣. H01c "لا يوجد أثر للتدقيق الداخلي على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات".

وقد تم اختبار هذه الفرضيات بالاعتماد على المجموعة الأولى من أسئلة الاستبانة التي تناولت متغيرات آليات الحوكمة الداخلية (مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والتدقيق الداخلي)، عند متوسط حسابي مفترض يساوي ٣، والذي حدد باستخدام طريقة العلامة الوسطى (الزعبى، عباس، ٢٠٠٣، ص ١٥٤) على تدرج Likert الخماسي، ويبين والجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة ذات العلاقة بمتغيرات آليات الحوكمة الداخلية ومدى تأثيرها على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	وجود مجلس إدارة قوي يتمتع بالنزاهة والشفافية والثقة المتبادلة سوف يساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة مما يؤدي إلى تحسين صورتها أمام المجتمع.	٤,٢٥	٠,٧٨	%٨٥,٠٨
٢	رعاية مجلس الإدارة للأبعاد الاجتماعية ومراعاة الاعتبارات البيئية سوف يؤدي إلى تسهيل حصول الشركة على الائتمان المصرفي، مما يساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.	٤,٤٣	٠,٧٣	%٨٨,٥٩
٣	وجود مجلس إدارة وكفاءته وفعاليته يمثل عنصر جذب واستقطاب للعناصر البشرية المتميزة والكفاءة حيث يمثل ذلك جزء من التزام الشركة بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به.	٤,٣١	٠,٨١	%٨٦,١٤
٤	قيام مجلس الإدارة ببناء علاقات قوية مع الحكومات سوف يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركة أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.	٤,٢٤	٠,٦٤	%٨٤,٧٣
٥	قيام مجلس الإدارة بالعمل على تحسين إدارة المخاطر الاجتماعية المتمثلة في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، سوف يؤدي إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.	٤,١١	٠,٨٠	%٨٢,١٠
٦	قيام مجلس الإدارة بتشجيع العمال والموظفين على العمل سوف يؤدي الى رفع قدرة الشركة على التعلم والابتكار مما يعزز من مسؤوليتها الاجتماعية.	٤,٠٦	٠,٩٨	%٨١,٢٢

٨٤,٦٥ %	٠,٣٥	٤,٢٣	الأسئلة من (١-٦) المتعلقة بمتغير مجلس الإدارة	
٨٥,٢٦%	٠,٧٨	٤,٢٦	٧	وجود لجنة المراجعة يساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية مما يؤدي إلى تحسين صورة الشركة أمام المجتمع.
٨٤,٩١%	٠,٨٠	٤,٢٥	٨	قوة وكفاءة لجنة المراجعة سوف تؤدي الى تسهيل حصول الشركة على الائتمان المصرفي مما يساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.
٨٦,٣١%	٠,٨٠	٤,٣٢	٩	وجود لجنة المراجعة الفاعلة يمثل عنصر جذب واستقطاب للعناصر البشرية المتميزة والكفاءة K حيث يمثل ذلك جزءاً من التزام الشركة بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.
٨٢,٩٨%	٠,٧٦	٤,١٥	١٠	قيام لجنة المراجعة بالتأكد من التزام الشركة بمعايير المحاسبة الدولية والمحلية سوف يساعد في حل المشكلات والنزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركة أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.
٨٢,٢٨%	٠,٨٣	٤,١١	١١	وجود لجنة المراجعة سوف يعمل على تحسين إدارة المخاطر الاجتماعية المتمثلة في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، وهذا يؤدي الى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.

١٢	استقلالية وكفاءة لجنة المراجعة سوف يعمل على تشجيع العمال والموظفين على العمل مما يؤدي الى رفع قدرة الشركة على التعلم والابتكار مما يعزز من مسؤوليتها الاجتماعية.	٤,٣٧	٠,٧٦	%٨٧,٣٦
الأسئلة من (٧-١٢) المتعلقة بمتغير لجنة المراجعة				
١٣	وجود المراجعة الداخلية سوف يساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، مما يؤدي إلى تحسين صورة الشركة أمام المجتمع.	٤,٢٤	٠,٣٦	%
	قوة وكفاءة المراجعين الداخليين يعمل على إضفاء المصداقية والثقة على القوائم المالية، مما يؤدي إلى تسهيل حصول الشركة على الائتمان المصرفي مما يساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.	٤,٣٥	٠,٥٦	%٨٧,٠١
١٤	تعمل المراجعة الداخلية على تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركة، مما يؤدي إلى جذب واستقطاب للعناصر البشرية المتميزة والكفوة، إذ يمثل ذلك جزء من التزام الشركة بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به.	٤,٢٢	٠,٨٣	%٨٤,٣٨
١٥	قيام المراجعين الداخليين بالتأكد من التزام الشركة بمعايير المحاسبة الدولية والمحلية سوف يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركة أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.	٤,١٠	١,٠٥	%٨١,٩٣
١٦	وجود المراجعة الداخلية سوف يعمل على تحسين إدارة المخاطر الاجتماعية المتمثلة في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، مما يؤدي إليهم تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.	٤,٠٩	٠,٨٨	%٨١,٧٥
١٧	وجود المراجعة الداخلية سوف يعمل على تحسين إدارة المخاطر الاجتماعية المتمثلة في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، مما يؤدي إليهم تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.	٤,٠٩	٠,٨٧	%٨١,٧٥

١٨	استقلالية وكفاءة المراجعين الداخليين سوف يعمل على تشجيع العمال والموظفين على العمل مما يؤدي إلى رفع قدرة الشركة على التعلم والابتكار مما يعزز من مسؤوليتها الاجتماعية.	٣,٨٨	٠,٩٠	٧٧,٥٤%
الأسئلة من (١٣-١٨) المتعلقة بمتغير التدقيق الداخلي		٤,١٢	٠,٤٢	٨٢,٣٩%
الإجمالي للأسئلة من (١-١٨) المتعلقة بمتغير الآليات الداخلية للحوكمة		٤,٢٠	٠,٢٤	٨٣,٩٣%

جدول رقم (٤): الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة ذات العلاقة بمتغيرات آليات الحوكمة الداخلية ومدى تأثيرها على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات

نلاحظ من خلال الجدول رقما (٤) ما يلي:

١. أن غالبية أفراد العينة يوافقون وبشدة على أن متغير مجلس الإدارة يعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات ذات العلاقة بهذا الخصوص (٤,٢٣) أي بنسبة (٨٤,٨٥%).
٢. أن غالبية أفراد العينة يوافقون وبشدة على أن متغير لجنة المراجعة يعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات ذات العلاقة بهذا الخصوص (٤,٢٤) أي بنسبة (٨٤,٨٥%).

٣. أن غالبية أفراد العينة يوافقون وبشدة على أن متغير التدقيق الداخلي يعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات ذات العلاقة بهذا الخصوص (٤,١٢) أي بنسبة (٨٢,٣٩%).

هذا وجاء المتوسط الحسابي العام للإجابات حول جميع متغيرات الدراسة المتعلقة بآليات الحوكمة الداخلية عند موافق بشدة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٢٠) وبنسبة (٨٣,٩٣%) وتراوح قيم انحرافاتها المعيارية بين (٠,٣٥ - ٠,٤٢)، مما يدل على الانسجام بين هذه الإجابات.

وللتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج السابقة، تم اختبار الفرضية الأولى باستخدام اختبار (T)، والجدول رقم (٥) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (٥): نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة

المتغير	الفقرات	قيمة (ت)	درجة الحرية	فرق المتوسط	مستوى الدلالة
مجلس الإدارة	١	٥٧,٨٧	١١٣	٤,٢٥	٠,٠٠
	٢	٦٤,٩٤	١١٣	٤,٤٣	٠,٠٠
	٣	٥٦,٧٣	١١٣	٤,٣١	٠,٠٠
	٤	٧٠,٤٤	١١٣	٤,٢٤	٠,٠٠
	٥	٥٤,٦٣	١١٣	٤,١١	٠,٠٠
	٦	٤٤,٢٤	١١٣	٤,٠٦	٠,٠٠
إجمالي الفقرات من ١ - ٦		١٣٠,٥٧	١١٣	٤,٢٣	٠,٠٠

٠,٠٠	٤,٢٦	١١٣	٥٨,٦٣	٧	لجنة المراجعة
٠,٠٠	٤,٢٥	١١٣	٥٦,٣٥	٨	
٠,٠٠	٤,٣٢	١١٣	٥٧,٤٨	٩	
٠,٠٠	٤,١٥	١١٣	٥٨,٦٥	١٠	
٠,٠٠	٤,١١	١١٣	٥٣,٠٤	١١	
٠,٠٠	٤,٣٧	١١٣	٦١,٧٢	١٢	
٠,٠٠	٤,٢٤	١١٣	١٢٥,٩٤	إجمالي الفقرات من ٧ - ١٢	
٠,٠٠	٤,٣٥	١١٣	٨٢,٣٤	١٣	التدقيق الداخلي
٠,٠٠	٤,٢٢	١١٣	٥٤,٣٩	١٤	
٠,٠٠	٤,١٠	١١٣	٤١,٧٦	١٥	
٠,٠٠	٤,٠٩	١١٣	٤٩,٧١	١٦	
٠,٠٠	٤,٠٩	١١٣	٥٠,٢٩	١٧	
٠,٠٠	٣,٨٨	١١٣	٤٥,٨١	١٨	
٠,٠٠	٤,١١	١١٣	١٠٤,١٩	إجمالي الفقرات من ١٣ - ١٨	
٠,٠٠	٤,١٩	١١٣	١٨٩,٤٤	إجمالي الفقرات من ١-١٨	

ويشير الجدول رقم (٦) إلى ملخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، إذ يبين قيم (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) لمتغيرات آليات الحوكمة الداخلية ومدى تأثيرها على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يشير إلى رفض الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وقبول الفرضية البديلة التي تنص على

وجود أثر لآليات الحوكمة الداخلية مجتمعة ومنفردة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات بنسبة ثقة (٩٥%).

جدول رقم (٦): ملخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها

الفرضية	t المحسوبة	Sig.	نتيجة اختبار الفرضية
H01a	١٣٠,٥٧	٠,٠٠٠	رفض الفرضية
H01b	١٢٥,٩٤	٠,٠٠٠	رفض الفرضية
H01c	١٠٤,١٩	٠,٠٠٠	رفض الفرضية
H01	١٨٩,٤٤	٠,٠٠٠	رفض الفرضية

الفرضية الرئيسية الثانية H02: "لا يوجد أثر لآليات الحوكمة الخارجية على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات" وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:
 ١. H02a "لا يوجد أثر للتدقيق الخارجي على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات".

٢. H02b "لا يوجد أثر للقوانين والتشريعات على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات".

وقد تم اختبار هذه الفرضيات بالاعتماد على المجموعة الثانية من أسئلة الاستبانة التي تناولت متغيرات آليات الحوكمة الخارجية (التدقيق الخارجي والقوانين

والتشريعات)، ويبين والجدول رقم (٧) الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة ذات العلاقة بمتغيرات آليات الحوكمة الخارجية، ومدى تأثيرها على تعزيز

المسؤولية الاجتماعية للشركات.

جدول رقم (٧): الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد العينة عن الأسئلة ذات العلاقة لمتغيرات آليات الحوكمة الخارجية ومدى تأثيرها على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١٩	قوة وكفاءة المراجعة الخارجية تساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية وتقليل مخاطر الفساد المالي والإداري، مما يؤدي إلى تحسين صورة الشركة أمام المجتمع.	٤,٢٢	٠,٨٩	٨٤,٣٨
٢٠	وجود المراجعة الخارجية تعمل على إضفاء الشرعية والعدالة على القوائم المالية، مما يؤدي إلى تسهيل حصول الشركة على الائتمان المصرفي، مما يساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.	٤,٣٦	٠,٧٤	٨٧,١٩
٢١	تعمل المراجعة الخارجية على تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركة، مما يؤدي إلى جذب واستقطاب للعناصر البشرية المتميزة والكفاءة حيث يمثل ذلك جزءاً من التزام الشركة بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به.	٤,٢٤	٠,٧٨	٨٤,٧٣
٢٢	قيام المراجعين الداخليين بالتأكد من التزام الشركة بمعايير المحاسبة الدولية والمحلية سوف يساعد في حل المشكلات والنزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركة أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.	٤,١٠	١,٠٠	٨١,٩٣
٢٣	وجود المراجعة الخارجية سوف يعمل على تحسين إدارة المخاطر الاجتماعية المتمثلة في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، مما يؤدي إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.	٤,٣٤	٠,٦٨	٨٦,٨٤
٢٤	استقلالية وكفاءة المراجعين الخارجيين سوف يعمل على تشجيع العمال والموظفين على العمل، مما يؤدي إلى رفع قدرة الشركة على التعلم والابتكار، مما يعزز من مسؤوليتها الاجتماعية.	٤,٢٥	٠,٦٥	٨٥,٠٨
الأسئلة من (١٩-٢٤) المتعلقة بمتغير التدقيق الخارجي		٤,٢٥	٠,٤١	٨٥,٠٣

٢٥	التزام الشركة بالقوانين والتشريعات الدولية والمحلية والتقييد بالمعايير المحاسبية سوف يساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي، مما يؤدي إلى تحسين صورة الشركة أمام المجتمع.	٣,٩٤	١,٠٤	٧٨,٧٧
٢٦	وجود أنظمة ولوائح داخلية تحكم عمل الشركة يؤدي إلى إضفاء مزيد من الشرعية والعدالة على القوائم المالية، مما يؤدي إلى تسهيل حصول الشركة على الائتمان المصرفي وهذا يعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.	٤,١٣	٠,٨٩	٨٢,٦٣
٢٧	تعمل القوانين والتشريعات بمختلف مصادرها على تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركة، مما يؤدي إلى جذب واستقطاب للعناصر البشرية المتميزة والكفاءة حيث يمثل ذلك جزءاً من التزام الشركة بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي تعمل به.	٤,٠٨	٠,٩٨	٨١,٥٧
٢٨	التزام الشركة بالقوانين والتشريعات الدولية والمحلية والتقييد بمعايير المحاسبة، سوف يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها الشركة أثناء ممارستها لنشاطها الاقتصادي.	٤,٢٥	٠,٨٢	٨٥,٠٨
٢٩	التزام الشركة بالقوانين والتشريعات الدولية والمحلية والتقييد بمعايير المحاسبة، سوف يعمل على تحسين إدارة المخاطر الاجتماعية المتمثلة في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل وتطبيق المواصفات القياسية، سوف يؤدي الى تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة.	٤,١٠	٠,٧٤	٨١,٩٣
٣٠	التزام الشركة بالقوانين والتشريعات الدولية والمحلية والتقييد بمعايير المحاسبة سوف يعمل على تشجيع العمال والموظفين على العمل، مما يؤدي الى رفع قدرة الشركة على التعلم والابتكار مما يعزز من مسؤوليتها الاجتماعية.	٤,١١	٠,٨٧	٨٢,١٠
	الأسئلة من (٢٥- ٣٠) المتعلقة بمتغير القوانين والتشريعات	٤,١٠	٠,٤٤	٨٢,٠١
	الإجمالي للأسئلة من (١٩- ٣٠) المتعلقة بمتغير الآليات الخارجية للحوكمة	٤,١٨	٠,٣٥	٨٣,٥٢

نلاحظ من خلال الجدول رقما (٧) ما يلي:

١. أن غالبية أفراد العينة يوافقون وبشدة على أن متغير التدقيق الخارجي يعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات ذات العلاقة بهذا الخصوص (٤,٢٥) أي بنسبة (٨٥,٠٣%).

٢. أن غالبية أفراد العينة يوافقون وبشدة على أن متغير القوانين والتشريعات يعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات ذات العلاقة بهذا الخصوص (٤,١٠) أي بنسبة (٨٢,٠١%).

هذا وجاء المتوسط الحسابي العام للإجابات حول جميع متغيرات الدراسة المتعلقة بآليات الحوكمة الخارجية عند موافق بشدة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٨) وبنسبة (٨٣,٥٢%) وتراوح قيم انحرافاتها المعيارية بين (٠,٤١ - ٠,٤٤)، مما يدل على الانسجام بين هذه الإجابات.

وللتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج السابقة، تم اختبار الفرضية الأولى باستخدام اختبار (T)، والجدول رقم (٨) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (٨): نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة

المتغير	الفقرات	قيمة (ت)	درجة الحرية	فرق المتوسط	مستوى الدلالة
	١٩	٥٠,٦٢	١١٣	٤,٢٢	٠,٠٠

٠,٠٠	٤,٣٦	١١٣	٦٢,٧١	٢٠	التدقيق الخارجي
٠,٠٠	٤,٢٤	١١٣	٥٨,٠٦	٢١	
٠,٠٠	٤,١٠	١١٣	٤٣,٩٥	٢٢	
٠,٠٠	٤,٣٤	١١٣	٦٨,٥٧	٢٣	
٠,٠٠	٤,٢٥	١١٣	٦٩,٩٧	٢٤	
٠,٠٠	٤,٢٥	١١٣	١٠٩,٧٠	إجمالي الفقرات من ١٩ – ٢٤	
٠,٠٠	٣,٩٤	١١٣	٤٠,٣٨	٢٥	القوانين والتشريعات
٠,٠٠	٤,١٣	١١٣	٤٩,٧٠	٢٦	
٠,٠٠	٤,٠٨	١١٣	٤٤,٤٩	٢٧	
٠,٠٠	٤,٢٥	١١٣	٥٥,٥٣	٢٨	
٠,٠٠	٤,١٠	١١٣	٥٩,٠٨	٢٩	
٠,٠٠	٤,١١	١١٣	٥٠,٦٢	٣٠	
٠,٠٠	٤,١٠	١١٣	٩٩,٩١	إجمالي الفقرات من ٢٥ – ٣٠	
٠,٠٠	٤,١٧	١١٣	١٢٨,٨٢	إجمالي الفقرات من ١٩ – ٣٠	

ويشير الجدول رقم (٩) إلى ملخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، إذ يبين قيم (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) لمتغيرات آليات الحوكمة الخارجية، ومدى تأثيرها على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما يشير إلى رفض الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وقبول الفرضية البديلة التي

تنص على وجود أثر لآليات الحوكمة الخارجية مجتمعة ومنفردة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات بنسبة ثقة (٩٥%).

جدول رقم (٩): ملخص نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها

الفرضية	t المحسوبة	Sig.	نتيجة اختبار الفرضية
H02a	١٠٩,٧٠	٠,٠٠٠	رفض الفرضية
H02b	٩٩,٩١	٠,٠٠٠	رفض الفرضية
H02	١٢٨,٨٢	٠,٠٠٠	رفض الفرضية

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

١. أن هناك اهتماماً واضحاً من قبل دول العالم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، نظراً للدور الذي يمكن أن يقوم به في تنمية الاقتصاد وخدمة المجتمع الذي تعمل فيه الشركات، وهذا يبدو واضحاً من خلال تبني الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وإصدارها للمبادئ العشرة لذلك المفهوم.

٢. أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء ليؤكد الدور الذي يمكن أن تقوم به الشركة، لتحسين صورتها، وذلك ضماناً لاستمرارية بقائها وتعمل في المجتمع الذي توجد فيه.

٣. أهمية كل من مفهومي المسؤولية الاجتماعية للشركات و الحوكمة من خلال تركيزهما على الأطراف المستفيدة منهما، بما يحقق مصالح تلك الأطراف سواء ما كان منها داخليا مثل المساهمين والعاملين والإدارة، أو خارجيا مثل الموردين والعملاء والمجتمع والبيئة.

٤. أن هناك ترابطاً وتكاملاً واضحاً بين المفهومين من خلال اتفاقهما على الأبعاد المشتركة بينهما، والتي يعمل كلا المفهومين جنباً إلى جنب لتحقيق أهداف تلك الأبعاد

٥. أشارت نتائج الدراسة العملية إلى أن هناك أثراً واضحاً لآليات الحوكمة الداخلية منفردة ومجموعة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية، إذ جاء أولاً متغير لجنة المراجعة وبمتوسط حسابي (٤,٢٤) ونسبة (٨٤,٨٥%)، يليه متغير مجلس الإدارة وبمتوسط حسابي (٤,٢٣) ونسبة (٨٤,٨٥%)، وأخيراً متغير التدقيق الداخلي وبمتوسط (٤,١٢) ونسبة (٨٢,٣٩%).

٦. كذلك أشارت نتائج الدراسة العملية أن هناك أثر واضح لآليات الحوكمة الخارجية منفردة ومجموعة على تعزيز المسؤولية الاجتماعية، إذ جاء أولاً متغير

- التدقيق الخارجي وبمتوسط حسابي (٤,٢٥) ونسبة (٨٥,٠٣%)، يليه متغير القوانين والتشريعات وبمتوسط حسابي (٤,١٠) ونسبة (٨٢,٠١%).
٧. أظهرت نتائج الدراسة وجود اتفاق كبير بين أفراد عينة الدراسة على أن كلاً من آليات الحوكمة الداخلية والخارجية تعملان على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، وإن كان أفراد العينة يرون أن الآليات الداخلية تعمل بشكل أكبر على تعزيز تلك المسؤولية إذ بلغ المتوسط الحسابي للآليات الداخلية مجتمعة (٤,٢٠) ونسبة (٨٣,٩٣%) بينما بلغ المتوسط للآليات الخارجية مجتمعة (٤,١٨) ونسبة (٨٣,٥٢%).
٨. كذلك أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك اتفاقاً كبيراً بينها وبين ما توصلت إليه الدراسات السابقة من خلال تأكيد النتائج على دور وأهمية آليات الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، لما لذلك من أثر واضح عليها وعلى المجتمعات التي تعمل بها.

التوصيات

بناء على ذلك يوصي الباحث بما يلي:

١. ضرورة قيام الشركات بتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية نظراً للدور الذي يمكن أن يساهم به في زيادة أرباحها وتحسين صورتها في المجتمع الذي تعمل فيه.

٢. ضرورة حث الشركات على الأخذ بمفهوم الحوكمة وآلياتها المختلفة وإيلائها الاهتمام اللازم وتطبيقها على أرض الواقع بشكل عملي، حيث إنها تعمل على تعزيز مسؤوليات الشركة الاجتماعية، وكذلك تعزيز الشفافية بما يضمن الحفاظ على مقدرات الشركة وإمكاناتها المادية.
٣. نظرا لأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، فإن على الدول كافة المنضوية تحت راية الأمم المتحدة بذل العناية الكافية للأخذ بهذا المفهوم من خلال إصدار تشريعات ملزمة للشركات لتبني ذلك المفهوم ومراقبة تطبيق ذلك على أرض الواقع فعلا لا قولاً.
٤. على الدول منح الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الشركات التي تعمل على تطبيق كلا المفهومين بما يحقق تنمية الاقتصاد والمجتمع والشركة على السواء.
٥. ضرورة قيام الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث على قطاعات أخرى منفردة ومجموعة، لبيان أهمية المسؤولية الاجتماعية، وعلاقة ذلك بالنتائج المالية والاجتماعية للشركات.

المراجع باللغة العربية:

١. أبو العطا، نرمين (٢٠٠٦)، " حوكمة الشركات - سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية " ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد (٨) ، ص ٤٨.

٢. الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠١٠)، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مجلة سلسلة جسر التنمية، العدد (٩٠)، الكويت.
٣. الأسرج، حسين عبد المطلب (٢٠١١)، "المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية"، MAPRA، المقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: http://mpr.ub.uni-muenchen.de/32347/1/MPRA_paper_32347.pdf
٤. الأسرج، حسين عبد المطلب، "دور الوقف الإسلامي في تفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية للشركات"، بحث منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.islamselect.net>
٥. التميمي، عباس حميد (٢٠٠٨)، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، المؤتمر العلمي الأول لهيئة النزاهة، هيئة النزاهة والمعهد العراقي، بغداد.
٦. التويجري، محمد بن إبراهيم (١٩٨٨)، المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، العدد الرابع.
٧. الحمدي، فؤاد محمد حسين (٢٠٠٣)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق.

٨. الصيرفي، محمد (٢٠٠٧)، "المسؤولية الاجتماعية للإدارة"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
٩. الغالبي، طاهر محسن منصور، والعامري، صالح مهدي محسن (٢٠٠٨)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
١٠. الغالبي، طاهر محسن منصور، والعامري، صالح مهدي محسن (٢٠٠٥)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
١١. الغالبي، طاهر محسن منصور، والعامري، صالح مهدي محسن (٢٠٠٢)، "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات"، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٣، عمان، الأردن.
١٢. جبثور، عبد العزيز صالح (٢٠٠٤)، الإدارة الإستراتيجية: إدارة جديدة في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
١٣. جون سوليفان وآخرون، مواطنة الشركات المفهوم والتطبيق، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد ٢٤، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص ٨، www.Cipe-arabia.org.

١٤. حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٨)، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٥. حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٥)، "حوكمة المؤسسات- المفاهيم والمبادئ والتجارب"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٦. خبابة، عبد الله وصهيب (٢٠١٢)، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي الثالث، منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، الجزائر.
١٧. خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠٠٥)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية نظرية، مجلة الدراسات والبحوث، كلية التجارة، بنها، مصر.
١٨. سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٨)، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٩. جونز، شارلز وجاريت جونز (٢٠٠١)، ترجمة رفاعي، رفاعي محمد، وعبد المتعال، محمد سيد أحمد، الإدارة الإستراتيجية، الجزء الأول، "مدخل متكامل"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص ١١٨.

٢٠. صديقي، خضرة (٢٠١٢)، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر.
٢١. ضيافي، نوال (٢٠١٠)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
٢٢. علام، محمد نبيل (١٩٩١)، حدود المسؤولية الاجتماعية: إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي، مجلة الإدارة العامة، العدد ٧، معهد الإدارة العامة، الرياض.
٢٣. كاربير، آنجل، (٢٠٠٥)، المسؤولية الاجتماعية هي مفتاح النجاح في الأعمال، شبكة النبا المعلوماتية، العدد ٧٦.
٢٤. مازق، سعد محمد (٢٠٠٩)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد و الإدارة، العدد الأول، السعودية.
٢٥. مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٣)، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، ص ١٤٥.
٢٦. مقري، زكية ويحياوي، نعيمة (٢٠١١)، دلائل إسلامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة موازنة بين النظامين الإسلامي والوطني، الملتقى الدولي

الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر.

٢٧. نجم، نجم عبود (٢٠٠٦)، أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

٢٨. يوسف، محمد حسن (٢٠٠٧)، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، ص ٤، مصر.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Baldo, M.D., 2009, "Corporate social responsibility and corporate governance in Italian SMEs: the Experience of some spirited businesses", Journal of Management & Governance, DOI. 10.1007/s10997-009-9127-4.
2. Capron Michel, Quairel- Lanoizelée Françoise (2007), `La responsabilité d'entreprise`; Collection Repère la découverte, p. 23. Paris.
3. Carroll A.B. (1999), "Corporate social responsibility, evolution of a definitional construct", Business and Society, vol. 38, n° 3.
4. Charles, Oman, Blume Daniel, la (2006), Gouvernance d'entreprise : un défi pour le développement répères n° 03, centre de développement de l'OCDE, 2006, pp 1 – 4, www.Usinfo.state.gov.
5. Chhaochharia Vidhi & Grinstein Yaniv (2005), "Corporate Governance and Firm Value the Impact of the 2002 Governance Rules" The World Bank, Cornell University, U.S.A.
6. Clement. R. (2005), "The lessons from stakeholder Theory for U.S. Business leaders, Business Horizons, pp255-264.
7. Drucker, Peter F. (1977), "An Introductory view of Management" Harper's College Press, U.S.A.

8. Ernult, Joël, and Arvind Ashta (2007), "Développement durable, Responsabilité Sociale de L'entreprise, Théorie des Parties Prenantes : Evolution et Perspectives" ; Cahiers du CEREN 21 ; p. 18.
www.escdijon.com
9. Freeland, C. (2007), "Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks", paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
10. Freeman, R. Edward. (2001), A stakeholder Theory of the modern corporation, Perspectives in Business Ethics Sie, vol. 3.
11. Hess, David and Impavido, Gregorio, (2003), "Governance of Public Pension Funds, Lessons from Corporate Governance and International Evidence". www.Econ.worldbank.org,P.5.
12. Hoje Jo and Maretno A. Harjoto (2011) "Corporate Governance and Firm Value: The Impact of Corporate Social Responsibility" Journal of Business Ethics 103 (3):351–383 DOI 10.1007/s10551-011-0869-y.
13. Holmes, Sundra I, (1985), "Corporate Social; Performance and Present Areas of Commitment", Academy of Management Journal. Vol. 20.
14. Kangarluie, Saeed Jabbarzadeh and Bayazidi Anvar (2011), Corporate Governance Mechanisms and Corporate Social Responsibility (CSR): Evidence from Iran, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 5(9): 1591-1598, ISSN 1991-8178
15. Key, Susan (1999), "Toward A new theory of the firm: a critique of stakeholder “theory”", Management Decision, Vol. 37 Iss: 4, pp.317 - 328.
16. Klapper, L., and I. Love (2002), "Corporate Governance, Investor Protection, and Performance in Emerging Markets". Working paper. The World Bank.
17. OECD (2004), Organization for Economic Co -operation and Development, "Principles of Corporate Governance", Economic Reform Journal, Issue n. 4, October.

18. Webb, Elizabeth (2003), "Corporate Governance in Socially Responsible Firm", Ph Dissertation, Drexel University, U.S.A.

مواقع الكترونية

1. <http://www.socpa.org.sa> (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين)
2. <http://www.tadawul.com.sa> (السوق المالية السعودية (تداول)
3. <http://www.cipe.org>
4. <http://www.islamselect.net>
5. http://www.unglobalcompact.org/languages/arabic/ten_principles.html